

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٣٢٩

الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٧/٢٥

نيويورك

الرئيس: السير إمير جونز باري ..... (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الأعضاء: الاتحاد الروسي ..... السيد دنيسوف  
الأرجنتين ..... السيد مايورال  
البرازيل ..... السيد تاريسي دا فونتورا  
بنن ..... السيد أيدوهو  
الجزائر ..... السيد بعلي  
جمهورية تنزانيا المتحدة ..... السيد مانونغني  
الدانمرك ..... السيدة لوي  
رومانيا ..... السيد موتوك  
الصين ..... السيد جانغ يشان  
فرنسا ..... السيد دلا سابلير  
الفلبين ..... السيد لاكانيلو  
الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيد بولتون  
اليابان ..... السيد أوشيما  
اليونان ..... السيدة بابادوبولو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس

مجلس الأمن (S/2005/775)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-64701 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر موجهة

من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2005/775)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

قد تلقيت رسالتين من ممثلي لبنان والجمهورية العربية السورية يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في نظر البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

حيث لا يوجد اعتراض فقد تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد عسّاف (لبنان) والسيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن

نظرة في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس نسخ من رسالة مؤرخة

١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بموجبها تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وفقا للقرارين ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥). وستصدر الرسالة وضميمتها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2005/775.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقتين

S/2005/762 و S/2005/783، اللتين تتضمنان رسالتين

مؤرختين ٥ كانون الأول/ديسمبر و ١٣ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٥، على التوالي، موجهتين من القائم بالأعمال

بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين

العام.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/788،

التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا والمملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة

الأمريكية.

وأرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد كوفي

عنان، في هذه الجلسة.

أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على

مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح

مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البرازيل، بنن، الجزائر،

جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، رومانيا، الصين،

فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية،

اليابان، اليونان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت

١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه

القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥).

أعطي الكلمة الآن إلى الممثلين الذين يودون الإدلاء

ببيانات بعد التصويت.

الهجمات الأخرى التي حدثت منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ونؤيد هذا الطلب تأييدا تاما، أولا لأنه صادر مباشرة عن الحكومة اللبنانية، ولأنه قد تكون هناك صلات بين الهجمات المختلفة التي حدثت في لبنان. إن الصياغة التي اتفق عليها مجلس الأمن بشأن ذلك الطلب وبشأن إنشاء محكمة ذات طابع دولي. وعلى الرغم من أن ذلك غير مرض بالكامل، فإنه يمثل التزاما واضحا من جانب المجتمع الدولي نحو لبنان، ولذلك فنحن نرحّب بها.

وأخيرا، سعيًا للحصول على تأكيد مفاده أن مجلس الأمن سيمتنع عن اتخاذ أي إجراء سابق لأوانه أو غير مناسب في هذا الشأن، بالنظر إلى المرحلة التي وصل إليها التحقيق والأهداف التي نعمل على تحقيقها، وحصلنا على ذلك التأكيد. لذلك، بينما نشير إلى أن اللغة المستخدمة في القرار الذي اتخذ لتوّه فيما يتعلق بمدى تعاون سوريا مع لجنة التحقيق غير منصف فيما يتعلق بحسن النية التي أبدتها ذلك البلد، فإننا قد آثرنا الإبقاء على وحدة المجلس وصوتنا لصالح النص الذي اعتمد لتوّه.

**السيد جانغ ييشان (الصين)** (تكلم بالصينية): لقد أحطنا علما بالتقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن السيد ميليس، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة. وحاليا تبرز اللجنة تقدما جديدا في التحقيق الذي تجريه، ولكنها لم تنته بعد من عملها. إذ لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وقد أحطنا علما أيضا بالطلب الذي قدمه لبنان مؤخرا، ونعرب عن تفهمنا الكامل في ذلك الصدد.

إن الهدف الرئيسي من القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥) الذي اتخذته المجلس لتوّه، هو تمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة ليتسنى لها الاستمرار في مساعدة الحكومة اللبنانية في إرساء الحقائق المتعلقة باغتيال السيد الحريري. ولتلك الأسباب صوتت الصين لصالح مشروع القرار ١٦٤٤

**السيد بعلي (الجزائر)** (تكلم بالفرنسية): منذ اغتيال السيد الحريري، ما برحت الجزائر تدين بشدة هذه الجريمة النكراء، وتصر على إلقاء الضوء على المسألة وعلى ضرورة تقديم مرتكبي الجريمة، أينما كانوا، إلى العدالة.

وعلى أساس تلك الشواغل، قمنا بدور نشط في المفاوضات التي أدت إلى اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ اللجنة الدولية المناط بها تقديم المساعدة للبنان وإبراز الحقائق. وقد ساعدنا على ضمان أن تحظى اللجنة بالدعم الكامل من جانب مجلس الأمن، وأن تتمكن من الاضطلاع بمهمتها باستقلالية تامة. وبالمثل، فيما يتعلق بالمفاوضات حول القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، فقد سعيًا جاهدنا لتزويد اللجنة بالوسائل والموارد التي تساعد على الاضطلاع بولايتها، وكفالة التعاون الكامل من جانب جميع الأطراف المعنية.

وقد فرغ المجلس لتوّه من دراسة التقرير المرحلي الثاني. والاستنتاجات التي خلص إليها التقرير ليست نهائية ويتعين توثيقها. ونحن على اقتناع بأنه، بغية الحفاظ على مصداقية التقرير وعمل اللجنة، يجب ألا تخضع دراسة التقرير لأي تأثير يمكن أن يضر بطرف أو بآخر. وفي هذا الصدد، يسرنا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن المكان والظروف المتعلقة بالاستماع إلى الشهود السوريين، وكذلك التعاون الذي أظهرته سوريا - الناجم عما قدمته من أعمال - ونحثها على الاستمرار في السير في نفس الاتجاه، ولا سيما الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥). ومن الجدير بالذكر أن الرسائل التي وجهتها مؤخرا سوريا إلى مجلس الأمن تؤكد على الاستعداد للتعاون.

ونلاحظ أيضا مع الارتياح استعداد المجلس للنظر بشكل إيجابي في الطلب المقدم من أجل توسيع ولاية لجنة التحقيق في اغتيال السيد الحريري لكي تشمل النظر في

**السيد عسّاف** (لبنان): السيد الرئيس، أود أن أشكر مجلس الأمن على اتخاذ القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥) بالإجماع. ويؤكد المجلس باتخاذ هذا القرار التزامه بمساعدة لبنان في الظروف العصيبة التي يمر بها. ويستجيب ذلك لمهام المجلس في صون الأمن والسلم الدوليين، خصوصاً إزاء التفجيرات الإرهابية التي تضرب لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وهو تاريخ محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة، وصولاً إلى اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والتفجيرات الأخرى التي وقعت بعد ذلك التاريخ، بما فيها التفجير الإرهابي الذي وقع أمس الأول باغتيال النائب جبران التويني.

ونحن إذ نشكر المجلس على التزامه، نعهدهم على أن الشعب اللبناني سيكون صامداً بوجه جميع المخاطر والتحديات، حفاظاً على وحدة لبنان واستقراره واستقلاله. ولن نعود إلى الوراء في هذا المجال.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد المقداد** (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لطرح بعض الملاحظات المختصرة حول القرار الذي اتخذته المجلس للتو. وقبل ذلك، أود أن أعرب عن تقدير بلدي للجهود التي بذلها عدد كبير من أعضاء المجلس للحيلولة دون استصدار قرار يتناقض والشرعية الدولية ومبادئ الميثاق ودور المجلس في صون الأمن والسلم الدوليين. كما أود أن أشير مرة أخرى إلى أنه على الرغم من التعاون الكامل الذي أبدته سورية في إطار سيادتها وحقوق مواطنيها، كما ينص على ذلك القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، فإن البعض، انطلاقاً من مصالحه الضيقة، يصبر على عدم النظر بشكل إيجابي إلى تعاوننا مع لجنة التحقيق الدولية وتنفيذنا للقرارات ذات

(٢٠٠٥). ونأمل أن تقوم اللجنة، بالنظر إلى الجهود المبذولة والتعاون المقدم من جميع الأطراف المعنية، بالكشف قريباً عن حقيقة المسألة.

**السيد ديسوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): حتى وقت تصويتنا اليوم، ظل أعضاء مجلس الأمن يواصلون العمل بشأن مشروع القرار الذي يتضمن رد المجلس على التقرير الأخير للجنة ميليس. وكان أملنا أن يتمكن أعضاء المجلس من التغلب على الاختلاف في الرأي وأن يتوصلوا إلى توافق في الآراء بشأن تلك الوثيقة. وبالرغم من استمرار الاختلاف في الرأي، تمكنا من التوصل إلى اتفاق، واتخذ القرار بالإجماع.

لقد اقترحنا تعديلات على النص الذي أعده زملاؤنا الفرنسيون والأمريكيون، مما أضفي عليه طابعاً أكثر توازناً، ولكن دون تخليصه تماماً من السلبية إزاء سورية - والتي لا ضرورة لها في الموقف الراهن. وما زلنا نعارض ممارسة ضغط لا داعي له على دمشق، مثلما نعارض التأويلات المتعلقة بمدى وطبيعة التعاون السوري مع المحققين الدوليين، والتي لا تتفق مع استنتاجات لجنة ميليس.

وقد لاحظنا أن دمشق بدأت تتعاون مع لجنة ميليس على أساس أحكام القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥). وحتى الآن، لم يتخذ الجانب السوري إلا خطوات أولية في هذا الصدد؛ وما زال المشوار أمامه طويلاً.

وعلى المجلس أن يرصد الطريقة التي يفي بها الجانب السوري بالتزاماته، وأن يقدم إليه المساعدة، عند الاقتضاء.

ونؤكد أيضاً على اقتناع روسيا الراسخ بضرورة مواصلة بذل الجهود لكشف الحقائق في ما يتعلق بالملابسات المحيطة بوفاة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل

لبنان.

المجلس. ومما يؤسف له أن بعض أعضاء المجلس لم يكن على استعداد حتى لأخذ علم بهذه الرسائل.

إن منطق ممارسة الضغوط ومحاولة فرض ذلك على الآخرين لا ينسجم مع المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول؛ هذه العلاقات التي يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل والحوار البناء والانفتاح على الآخر.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أكرر حرص سورية وتشديدها على التعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية خلال الفترة القادمة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

الصلة خلال وقت قياسي. ويتم كل ذلك في الوقت الذي لا تبذل هذه الأطراف أي جهد يُذكر لتنفيذ القرارات الأخرى المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط والتي مضى على اتخاذ بعضها ما يزيد على ٣٨ عاماً.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من توضيحنا لسير الاتصالات التي تمت بين سورية ولجنة التحقيق الدولية والجهود التي بذلت من قبل الطرفين للتوصل إلى ترتيبات مشتركة للجوانب المتعلقة باستجواب الأشخاص السوريين، فإن البعض تجاهل كل ما أشرنا إليه وخرج، للأسف، باستنتاجات انتقائية من تقرير لجنة التحقيق الدولية ليستخدمها بطريقة منحرفة ضد بلدي.

وهنا، أعود للتأكيد على أن سورية تحملت مسؤولياتها وكانت مخلصه في ذلك، انطلاقاً من قناعتها بأن تحقيقاً حقيقياً وموضوعياً سيقود في نهاية المطاف إلى تأكيد براءتها، وأن هذا التعاون لم يأت استرضاء لهذا الطرف أو ذاك.

لقد قمنا خلال المرحلة الماضية بإطلاع المجلس على كل ما فعلناه من خلال رسائل وجهناها إلى جميع أعضاء